طلبنا مقابلة سمو الأمير للتأكيد على وقوفنا لجانبه و«لنقول له سمعاً وطاعة»

وليد الطبطبائي: أدعم تأجيل الاستجوابات والسعي للتهدئة مراعاة لظروف المنطقة

أكد النائب د. وليد الطبطبائي دعمه تأجيل الاستجوابات في الفترة الحالية مراعاة لظروف المنطقة التي تتطلب التهدئة والوقوف خلف قيادتنا في ظل الظروف الصعبة، مطالبا بتشكيل حكومة تكنوقراط تراعي المصلحة العامة للبلاد.

واضاف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن دعوة سموه النواب إلى التهدئة ومراعاة ظروف المنطقة تستوجب الوقوف مع هذا المطلب، متمنيا أن تمر هذه الأزمة على خير وأن تجنب البلاد والعباد أي مخاطر نتيجة التصعيد الإقليمي حولنا.

وهنأ الطبطبائي سمو الشيخ جابر المبارك بثقة سمو الأمير وتجديد رئاسة الوزراء للمرة السابعة، متمنيا من الله عز وجل أن يوفق سموه في حسن اختيار وزراء جدد من أصحاب الأيدي البيضاء والكفاءات والرؤى الجديدة.

وأشار إلى أن عودة أكثر الوزراء السابقين إلى التشكيلة الحكومية الجديدة يدفع نحو بداية المرحلة المقبلة بتأزيم لا نريده، معتبرا أن بعضهم مشروع أزمة واخفقوا في ملفات كثيرة.

وأكد الطبطبائي ضرورة أن تقابل الحكومة التهدئة النيابية بمبادرة لإعادة الجناسي ومصالحة وطنية وعفو عام من سمو الأمير مشيرا إلى أنه يريد التعاون وعدم إقصاء النواب من اللجان.

■ نشد على يد صاحب السمو وهو قائد كبير له احترامه في المنطقة ومقابلته لنا شيء كبير

■ الفترة الحالية تتطلب مراعاة ظروف المنطقة والتهدئة والوقوف خلف قيادتنا صفاً واحداً

وليد الطبطبائي

■ نتمنى أن تمر الأزمة على خير وأن تجنب البلاد والعباد أي مخاطر نتيجة التصعيد الإقليمي حولنا

■ نهنئ المبارك بثقة الأمير ونسأل الله أن يوفقه في حسن اختيار وزراء جدد من أصحاب الأيدي البيضاء

وأضاف أن المواطن يطلب الإصلاح المدروس للتركيبة السكانية وتشغيل المستشفيات المعطلة وتنفيذ مشروع للترو وإصلاح الطرق وبناء جامعات تعليمية، مؤكدا أهمية فتح ملف الخسائر في هيئة الاستثمارات التي تدير ما يقارب ٦٠٠ مليار.

وطالب الطبطبائي بعدم تأخر تشكيل الحكومة وعودة جلسات مجلس الأمة لأن هناك قضايا معطلة ومصالح للمواطنين متوقفة، نافيا وجود عرض حكومي وانه لن يقبل به إذا عرض عليه، مؤكدا أهمية أن يتم التشكيل الحكومي وفق خطة إصلاحية بإدخال ٥ أو 6 وزراء جدد لتخفيف الاحتقان والشد الحاصل.

وأشار إلى أن النقاط العشر التي ذكرها في السابق تقدم باقتراحات بقوانين بشأنها وأن بعضها محال بالفعل إلى المجلس مبينا أن مثل هذه القوانين يجب أن تخضع للتفاوض مع الحكومة.

وأوضح انه يمكن تحقيق بعض تلك النقاط مثل تعديل الدوائر الانتخابية والجناسي وبعض المطالب الشعبية والأساسية، والتفاوض على تعديل الحبس الاحتياطي الذي وافقت عليها اللجنة التشريعية بحيث يتم الحبس في القضايا الجنائية ٤ أيام ويومين في قضايا الرأي والإعلام وغيرها وفقا للاتفاقيات الدولية.

وعن طلب مقابلة سمو الأمير قال الطبطبائي «إنها للتأكيد على وقوفنا لجانبه ونقول له سمعا وطاعة ونشد على يده وهو قائد كبير له احترامه في المنطقة ومقابلته لنا شيء كبير بالنسبة لنا ونقول لسموه نحن حزامك ولك السمع والطاعة» موضحا أن طلب مقابلة سمو رئيس مجلس الوزراء من أجل التشكيل الحكومي ومراعاة مصالح المواطنين العامة.

ما من شأنه الحفاظ على الوحدة الوطنية في مجابهة المتغيرات من حولنا

محمد المطير: الشعب بكل طوائفه يقف صفًا واحدًا خلف سمو الأمير لتعزيز الجبهة الداخلية

محمد المطير

أكد النائب محمد المطير أن الشعب الكويتي بكل أطيافه ومكوناته بيّت يومًا بعد يوم وقوفه صفًا واحدًا خلف صاحب السمو الأمير – حفظه الله – في كل ما من شأنه الحفاظ على الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية في مجابهة المتغيرات من حولنا.

وقال المطير في تصريح صحافي إن الشعب الكويتي لا يتأخر لحظة بالوقوف خلف الأمير في مثل هذه الظروف.

واعتبر أن الحكومة تسير في اتجاه معاكس، فبينما نسمع سموه – حفظه الله – في كل مناسبة ومحفل يحرص ويؤكد على ضرورة الابتعاد كلية عن أسباب الخلاف والتنازع، نجد حكومتنا تسعى لذلك بكل وضوح وغرابة، وكأنها غير معنية بوصايا سمو الأمير.

وأضاف أن كل ما ترتكبه الحكومة من متناقضات وما تفعله من ممارسات غير مقبولة على جميع المستويات تبدو وكأنها لا تستحق عليه النقد، وأن على الجميع تقبله والرضا به دون أي اعتراض وإلا فسيكون المنتقد لها هو الذي خالف وصايا سمو الأمير – حفظه الله – وليس الحكومة التي دفعته للانتقاد إيراء للذمة بسبب انعدام الرزانة والحكمة في الكثير من قراراتها، يصدق عليها المثل (رمتني بدائها وانسلت).

واعتبر أن أوضح مثال على ما سبق هو هذا الكم من المتناقضات والغموض الذي يحوم حول بيع أسهم شركة زين، والتي تعد الحكومة أكبر مالك لأسهمها حيث تملك ما يقارب 30% من مجموع أسهمها.

وأشار إلى أنه رغم ذلك لا نرى إلا الصمت المريب، والتغافل العجيب من الحكومة تجاه هذا الوضع الغريب الذي يصاحب بيع سهم شركة زين.

وقال إنه بينما يتم بيع أسهم الخزينة بـ 600 فلس، تباع حصة أحد الملاك الممثلين بمجلس الإدارة بـ 781 فلسًا، وتأتي أمس ثالثة المعائب فيعلن عن بيع حصة لأحد الملاك بـ 440 فلسًا.

وتساءل «هل يعقل أن يتم بيع سهم واحد في وقت واحد بثلاثة أسعار مختلفة»، والحكومة تصمت هذا الصمت المطبق وكأن الأمر لا يعنيها».

وأضاف «إذا كانت الحكومة غير قادرة على الحفاظ على استثماراتها، فكيف ستكون قادرة على الحفاظ على أموال المستثمرين عامة وصغار المستثمرين خاصة وهم الأهم في هذه المعادلة».

وتساءل هل يعتبر صمت الحكومة تطبيقًا عمليًا لاستفزاز الشعب ممثلين بنوابه لحملهم قسرًا على توجيه اللوم للحكومة؟ حتى ترفع الحكومة صوتها متهمة من ينتقدها بخرقه وصايا سمو الأمير، ومن ثم تدعو لحل المجلس بالحجة المعتادة، وهي عدم القدرة على التعاون مع المجلس».

وقال المطير» إنني أضع عموم الشعب الكويتي دون استثناء أمام تحمل مسؤوليته التاريخية وعدم نسيان أن من يسعى لإذكاء دائرة الخلاف وخلق أجواء التنازع هي الحكومة بمثل هذه الممارسات غير المسؤولة».

وأضاف «إنني على يقين تام أن قول الحق بحكمة، وتحت مظلة الدستور والقانون يجمع ولا يشتت، يقوي وحدة الصف ولا يضعفها، يصفي النفوس ولا يوغرها».

وأكد المطير سعيه بجد للتوفيق بين تنفيذ وصايا سمو الأمير – حفظه الله – وآلية التعامل مع تخبط الحكومة في قراراتها، وتخلفها عن أداء واجباتها بما يحقق الزيادة في الوحدة والتلاحم، ويبعد عنا الفرقة والتخاصم.

.. ويطالب بتعديل نظام الإعلان القضائي في قانون إيجارات العقارات

أعلن النائب د.وليد الطبطبائي عن تقديمه اقتراحا بقانون لاستبدال نص المادة (25) من أحكام المرسوم بالقانون رقم (35) لسنة 1978 في شان إيجارات العقارات،لإلغاء نظام الإعلان بالملصقات واستبداله بالإعلان طبقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

المادة الأولى: يستبدل بنص المادة (25) من المرسوم بقانون رقم 35 لسنة 1978م المشار إليه النص الآتي:

المادة (25): "ترفع الدعوى إلى دائرة الإيجارات بصحيفة من أصل وصور بقدر عدد المدعى عليهم يقدمها المدعي أو من ينوب عنه إلى قلم كتاب المحكمة مشتملة على البيانات اللازمة لصحف الدعاوى ويؤدي المدعي الرسم كاملا وقت تقديم صحيفة دعواه ولا يشترط توقيع محام عليها.

ويحدد قلم الكتاب جلسة تقع خلال اسبوع ويؤشر المدعي على اصل الصحيفة بعلمه وبتاريخ الجلسة المحددة ويكفي التاشير بذلك ممن قدم الصحيفة نيابة عنه ويعطي قلم الكتاب لمقدم الصحيفة شهادة تتضمن تاريخ تقديمها وبيانا بعدد ما أرفق بها من الصور، وترسل إدارة الكتاب في اليوم ذاته او في اليوم التالي على الأكثر أصل الصحيفة وصورها، إلى قسم الإعلانات، ليقوم بإعلانها للمدعى عليه قبل الجلسة بيومين على الأقل، طبقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية، ويجوز تسلم صورة الإعلان إلى المستأجر في العين المؤجرة، وفي حالة عدم وجوده، تسلم الصورة إلى من يقرر انه وكيله او يعمل معه او في خدمته أو من الساكنين معه، ويكون الإعلان في منازعات الإيجار لمرة واحدة، ويعاد أصل الصحيفة إلى قلم الكتاب لإيداعه ملف الدعوى قبل الجلسة المحددة لنظرها".

المادة الثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

وجاء في نص المذكرة الإيضاحية ان صدور المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978م في شان ايجار العقارات، ومنذ صدوره وحتى الآن طرات بعض المتغيرات على المجتمع الكويتي انعكست على آثارها على العلاقة الإيجارية ما دعا إلى إدخال بعض التعديلات على أحكام المرسوم بالقانون المشار إليه لمواجهة التغيرات والأوضاع كافة التي استجدت خلال تلك الفترة، وتبسيط إجراءات التقاضي ومعالجة أي خلال قد يعرقل سير عملها، من اجل تحقيق العدالة بين طرفي العلاقة الإيجارية، وإيجاد التوازن في المصالح بينهما على اسس واضحة.

ومع التطبيق الفعلي وبخاصة للمادة رقم (25) من القانون المشار إليه، وجدنا هناك الكثير من الخلل والشكاوى خصوصا من نظام الإعلان بالملصقات الذي اثبت عدم فاعليته، فرأى المشرع القيام باستبدال نص المادة (25) من القانون المشار إليه بالنص الآتي:

"ترفع الدعوى إلى دائرة الإيجارات بصحيفة من أصل وصور بقدر عدد المدعى عليهم يقدمها المدعي أو من ينوب عنه إلى قلم كتاب المحكمة مشتملة على البيانات اللازمة لصحف الدعاوى ويؤدي المدعي الرسم كاملا وقت تقديم صحيفة دعواه ولا يشترط توقيع محام عليها.

ويحدد قلم الكتاب جلسة تقع خلال اسبوع ويؤشر المدعي على اصل الصحيفة بعلمه وبتاريخ الجلسة المحددة ويكفي التاشير بذلك ممن قدم الصحيفة نيابة عنه ويعطي قلم الكتاب لمقدم الصحيفة شهادة تتضمن تاريخ تقديمها وبيانا بعدد ما أرفق بها من الصور.

وترسل إدارة الكتاب في اليوم ذاته او في اليوم التالي على الأكثر أصل الصحيفة وصورها، إلى قسم الإعلانات، ليقوم بإعلانها للمدعى عليه قبل الجلسة بيومين على الأقل، طبقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

ويجوز تسلم صورة الإعلان إلى المستأجر في العين المؤجرة، وفي حالة عدم وجوده، تسلم الصورة إلى من يقرر انه وكيله او يعمل معه او في خدمته أو من الساكنين معه، ويكون الإعلان في منازعات الإيجار لمرة واحدة.

ويعاد أصل الصحيفة الى قلم الكتاب لإيداعه ملف الدعوى قبل الجلسة المحددة لنظرها.

المواجهة وصلت حول هذا الأمر إلى حد مساءلة رئيس مجلس الوزراء

الفضالة: إحالة عدد من الوكلاء المساعدين في «الصحة» إلى التقاعد خطوة مستحقة

يوسف الفضالة

أكد النائب يوسف الفضالة أن إحالة عدد من الوكلاء المساعدين في وزارة الصحة إلى التقاعد خطوة مستحقة وإن جاءت متأخرة.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن مجموعة كبيرة كانوا سببًا رئيسيًا في فساد وزارة الصحة وهدر أموال الدولة، وقد وصلت المواجهة حول هذا الأمر إلى حد مساءلة رئيس مجلس الوزراء.

وأكد أن هذا الملف لن يغلق إلا بتطهيره كاملًا مما حصل في العهد السابق، مشيرًا إلى أنه عمل مع وزير الصحة بصمت على هذا الملف، وتمت معالجة أمور كثيرة ومنها العلاج السياحي خلال الفترة السابقة.

وأضاف الفضالة «استطعنا من خلال متابعتي مع الوزير تخفيض عدد حالات العلاج السياحي من 13352 الى 2927 وتوفير أكثر من 70 بالمئة على المال العام الذي كان يصرف على حالات كانت تخرج بغير استحقاق».

وذكر الفضالة أن كل من كانت له صلة بهذا الفساد موجود في النيابة اليوم فضلًا عن وجود بلاغات كثيرة من هيئة مكافحة الفساد تم تحويلها إلى النيابة، وبلاغات مرتبطة بأشخاص، معربًا عن أمله في ظهور نتائج التحقيقات قريبًا.

وقال إن قلول هذه المجموعة المتواجدة في وزارة الصحة معروفون بالاسم وما جرى على هؤلاء القياديين سيجري عليهم، مؤكدًا أن هذا الملف لن يغلق إلا بمحاسبتهم.

وشدد على أن الشمس ستشرق من جديد على وزارة الصحة وكل من أفسد سينحال للنيابة ويحاسب.

خليل عبدالله يسأل وزير المالية عن التوقعات المستقبلية لعملية دمج بيت التمويل و«الأهلي المتحد»

خليل عبدالله

أعلن النائب د. خليل عبدالله عن توجيهه سؤالًا برلمانيًا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح حول دمج بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد.

ونص السؤال على الآتي:طالعتنا الصحف الكويتية المحلية قبل عدة أيام عن خبر مفاده عن نية اندماج بيت التمويل مع البنك الأهلي المتحد خلال الأشهر القادمة بعد أن يتم الانتهاء من دراسة الدمج.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:-1 كيفية احتساب الحصص الجديدة للهيئات الحكومية في البنك الجديد بعد دمج بيت التمويل مع البنك الأهلي المتحد؟ علما بأنه في حال اندماج البنكين تصبح حصص الهيئات الحكومية أقلية.

-2 ما هي العوائد والفوائد المتوقعة لكل الهيئات الحكومية المالكة لحصص في بيت التمويل من عملية الاندماج ومقارنتها مع الفوائد والعوائد المتوقعة لملاك البنك الأهلي المتحد؟

-3 ما هي نتيجة الاندماج بين بيت التمويل مع البنك الأهلي المتحد على كل من حصص الأمانة العامة للأوقاف والهيئة العامة لشؤون القصر؟ وما هو وضعهم في مجلس الإدارة الجديد بعد الدمج؟

-4 في حال اندماج بيت التمويل مع البنك الأهلي المتحد سوف تتجاوز أصول البنك المندمج الجديد ما يفوق 30 مليار دينار، والحصة السوقية للبنك الجديد من المتوقع أن تكون أكثر من "45 %" من الحصة السوقية، وفي ظل هذا الوضع الذي سوف يكون عليه البنك الجديد - لماذا لا تطلب الحكومة تطبيق وتفعيل قانون عدم الاحتكار حماية لحاملي الأسهم وحفاظا على حقوق المستثمرين في البنوك الكويتية الأخرى؟

-5 هل سوف يكون هناك عرض إلزامي لصغار المساهمين في بيت التمويل الكويتي بشراء الأسهم حين دمجها مع البنك الأهلي المتحد؟ وما هو دور الحكومة وما يجب أن تتخذه من إجراءات لحماية صغار المساهمين أثناء وبعد الدمج؟

-6 البنك الأهلي المتحد يتمتع بتصنيف ائتماني من قبل مؤسسات التصنيف العالمي مثل موديز "A2" ومملكة البحرين "Baa1" بينما بيت التمويل مصنف "A1" ودولة الكويت تصنيفها "Aa2" أي أن المخاطر بالكويت تعتبر قليلة جدا، بينما تقييم مملكة البحرين يكون تحت نوعية الائتمان المشكوك فيها وهي تخت المراقبة من قبل مؤسسات التصنيفات، بناء عليه - ما هو التصنيف المتوقع للبنك الجديد المدمج بين بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد؟ وهل التصنيف سيكون لصالح الكويت والهيئات الحكومية المالكة لبيت التمويل الكويتي أو سيكون لصالح ملاك البنك الأهلي المتحد التابع للبحرين؟

-7 هل البنك الجديد المدمج بين بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد سيرتبط تصنيفه المستقبلي بالبحرين أو بالكويت؟

-8 في حال اضطراب النظام المصرفي بالبحرين بسبب تصنيف مملكة البحرين بالمخاطر، هل ستتدخل الحكومة الكويتية لدعم البنك الجديد؟ إذا كانت الإجابة بنعم - فهل يوجد لدي وزارة المالية دراسة معدة بهذا الخصوص أو هل يوجد تصور أو إجراء متبع لمثل هذه الحالة؟ يرجى تفصيل هذا الموضوع والاسهاب في الإجابة.

-9 ما هو تشكيل مجلس الإدارة الجديد في حال اندماج بيت التمويل الكويتي مع البنك الأهلي المتحد؟ إذا كان هناك دارسة معدة بهذا الشأن فيرجى تزويدي بها.

فهاد يسأل عن خطط تعويض التأخير في محطات الكهرباء ومدينة صباح السالم

أعلن النائب عبد الله فهاد عن تقديمه سؤالين برلمانيين إلى كل من وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق عن خطة معالجة وتعويض التأخير في مشروع الخطوط الهوائية في محطة الصبية ومحطة تحويل الزور وإلى وزير التربية والتعليم العالي د.محمد الفارس عن تطبيق غرامات التأخير على عدم الإنجاز في الكليات بمشروع مدينة صباح السالم الجامعية.

وطلب النائب في سؤاله الأول إلى وزير النفط تزويده بالآتي:

- هل تم إلزام المقاول بعدد العمالة المخطط لها والفعلي للوحدات التوربينية الغازية لمحطة الصبية؟ إن كانت الإجابة لا فيرجى ذكر الأسباب وتزويدي بالمستندات.

- هل تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبلكم ووضع خطة معالجة لتعويض التأخير الحاصل في مشروع الخطوط الهوائية في محطة الصبية ومحطة تحويل الزور؟

- وهل تم إلزام المقاول بتوفير عدد العمالة المخطط لها والفعلي؟ إن كانت الإجابة لا فيرجى ذكر الأسباب.

كما طلب في سؤاله الثاني إلى وزير التربية وزير التعليم العلي إفادته بما يأتي:

- هل تم تطبيق غرامات التأخير على عدم الإنجاز في الكليات بمشروع مدينة صباح السالم الجامعية؟ إن كانت الإجابة لا فيرجى ذكر الأسباب.

- هل تم إلزام المقاول بعدد العمالة والفنيين المنصوص عليها بالعقد لعدم حصول أي تأخير؟ إن كانت الإجابة لا فيرجى ذكر الأسباب وتزويدي بالمراسلات بين الجهات المعنية.

- هل تم وضع طرق بديلة لتجنب أي عوائق أو تأخير للمشروع؟

- هل عدد مواقف المشروع كافية لعدد مقاعد الطلبة؟ يرجى تزويدي بعدد مواقف الطلبة مع عدد المقاعد.

عبدالله فهاد

العتيبي يستفسر عن خيارات وزارة المالية لتعويض المواطنين عن رفع أسعار البنزين

أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح قال في مقدمته بعد قرار مجلس الوزراء في اغسطس 2016 بزيادة أسعار البنزين بمتوسط 60% مع قرار مراجعة الأسعار بشكل مستمر لتتواءم (وفقا لما قيل وقتها) مع أسعار النفط العالمية، أعلن بعدها عن التجهيز لوسائل عدة لدعم البنزين للمواطنين.

ونص السؤال على ما يأتي:

1. ما الإجراءات والخيارات التي اتخذتها الوزارة في إطار دعم المواطنين لتعويضهم فارق سعر ارتفاع أسعار البنزين؟ وما البدائل التي درستها لتعويض المواطنين عن فارق السعر؟

2. لماذا تاخرت الوزارة في إصدار آلية لدعم البنزين حتى تاريخه؟ يرجى توضيح الأسباب وإجراءات الوزارة لتعويض المواطنين عن هذا الارتفاع في السعر للتمييز بينه وبين المقيم.

خالد العتيبي